



## بيان صحفي

### قانون الأمن الوطني السوداني /حان الوقت لإصلاح قانوني جاد

تصدر اليوم مبادرة إصلاح القوانين الجنائية\*\* تقريراً بعنوان " الامن للجميع- إصلاح قوانين الأمن السودانية". ويتضمن التقرير مقترحات محددة للإصلاح القانوني كما يتضمن قائمة من التوصيات المبنية على أفضل المعايير المحلية والدولية والتجارب المقارنة المتعلقة بالإصلاح القانوني. التقرير متاح في الرابط:  
[www.pclrs.org/Resources/Security%20for%20all%20Final%20AR.pdf](http://www.pclrs.org/Resources/Security%20for%20all%20Final%20AR.pdf)

لقد أعطيت سلطات الأمن السودانية خلال العقدين الماضيين سلطات إستثنائية واسعة، وتمتع أعضاء جهاز الأمن بحصانة كاملة على الرغم من تورطهم في الكثير من إنتهكات حقوق الإنسان.

ويتطلب اتفاق السلام الشامل من الأطراف سن قانون جديد للأمن. وهذا الإصلاح أساسي لتعزيز سيادة حكم القانون وتوفير حماية أكبر لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار فقد ذكر د. عمر محمد صالح الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء إن القانون الجديد لقوات الأمن سوف يوفر ضمانات للأشخاص المقبوضين والمعتقلين. وعلى الرغم من أن هذه خطوة جديرة بالترحيب إلا أنها تظل دون مستوى الإصلاح المطلوب كما أنها تؤكد على أن الجهاز سيحتفظ بسلطات تنفيذية.

إستمرار سلطات القبض والاعتقال يعني إنه لن يكون هناك إصلاح حقيقي لأجهزة الأمن. إذ أن الضمانات المعلنة ضد الانتهاكات لا تبلغ الحد المطلوب وفي كل الأحوال فإنها لن تكون فعالة في الواقع العملي.

ويخلص عبد السلام حسن مستشار السودان القانوني في منظمة ريدريس إلى "أنه من الضروري ألا تحظى قوات الأمن بسلطات بوليسية، فالدستور يقضي بأن تكون خدمة الأمن الوطني خدمة مهنية وتركز في مهامها على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المعنية. تجنب الاعتقال والسلطات البوليسية الأخرى ينسجم مع ذلك الدور كما أنه ينسجم مع الدروس المستخلصة من أفضل الممارسات على نطاق العالم للحد من خطر الانتهاك"

يعتبر إصلاح قانون و أجهزة الأمن امرٌ حاسم وضروري لقيام إنتخابات حرة ونزيهة في العام 2010 م، ويؤكد على ذلك الأستاذ. نبيل أديب المحامي المرموق والخبير في تشريعات الأمن الوطني في قوله " من الصعوبة بمكان أن نتصور منافسة إنتخابية حرة ونزيهة إذا كان السياسيون والصحفيون والنشطاء في حالة خوف مستمر من أجهزة امنية تستطيع أن تفعل بهم ما تشاء".

\*\* مبادرة إصلاح القوانين الجنائية [www.pclrs.org](http://www.pclrs.org) هي مبادرة مشتركة بين منظمتي سورد و ريدريس

لمزيد من المعلومات المتعلقة بهذا البيان الصحفي أو مبادرة إصلاح القوانين الجنائية إتصل بخنساء الكارب (سورد) على العنوان التالي [sord2lawreform@gmail.com](mailto:sord2lawreform@gmail.com) أو عبد السلام حسن (ريدريس) على العنوان التالي [Abdelsalam@redress.org](mailto:Abdelsalam@redress.org) او على الهاتف التالي +44 20 7793177